

تنص المادة 773 ق.م.ج على أن أملاك الدولة تشمل الأموال الشاغرة عديمة المالك، وأموال من يموتون بلا ورثة أو تركوا ترکات. أما المادة 02/679 و 03 ق.م.ج، فتسمح، استثناءً وفي حالات استعجالية تتعلق باستمرارية المرفق العام، بالحصول على أموال خدمات عن طريق الاستيلاء، باستثناء المحلات السكنية المأهولة. يُستثنى من الدراسة الاستيلاء الإداري، ونقتصر على الاستيلاء على المنقولات. تنقسم المنقولات التي يجوز الاستيلاء عليها إلى: أولاً، المنقولات غير المملوكة سابقاً، كمياه البحر والأنهار والهواء، والحيوانات غير الأليفة الطليفة، حيث يصبح من يستولي عليها مالكاً لها. ثانياً، المنقولات المتروكة، وهي ما تخلى عنه مالكها بقصد إسقاط ملكيته، كالحيوانات الأليفة المهجورة، والملابس والأدوات القديمة. ثالثاً، المنقولات الضائعة أو المفقودة، والتي لم يقصد أصحابها التخلی عنها، كالحيوانات الأليفة الضالة، والنقود، والحقائب، حيث لا يجوز الاستيلاء عليها، ويُعتبر من يحتفظ بها سارقاً.